عقوبات أوروبية على سوريا تشمل قطاع النفط و15 مسؤولاً

موسكو تعارض تنحي الأسد وباريس تطالب بإحالته للجنائية

سوريون يرفعون لافتة تطالب الدول العربية بالتدخل خلال تظاهرات الأمس (أ.ف.ب)

موسكو - باريس -وكالات: صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش أمس أن روسيا تعارض تنحي الرئيس السوري بشار الأسد الذي يطالب به الغربيون وستواصل الدفاع عن "موقفها المبدئي" بشأن سوريا. وقال لوكاشيفيتش: "لا نشاطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهة نظرهما حيال الرئيس بشار الأسد وسنواصل الدفاع عن موقفنا المبدئي بشأن سوريا". وأضاف: "نرى أن مؤشراً واضحاً ولا لبس فيه أعطي للسوريين عن الضرورة الحتمية لوقف العنف. انه موجه إلى المعارضة التي يتوجب عليها بدء حوار مع السلطات والابتعاد عن المتطرفين". وكان مصدر في وزارة الخارجية الروسية قال: إن موسكو لا تدعم الدعوات الغربية لتنحي الرئيس السوري الأسد وتعتبر أنه ينبغي منحه مهلة من الوقت للقيام بإصلاحات. ونقلت وكالة انترفاكس عن المصدر قوله: "إننا لا ندعم مثل هذه الدعوات لأننا نعتبر أن ما ينبغي القيام به حالياً هو منح الرئيس الأسد مهلة من الوقت ليجري الإصلاحات التي أعلن عنها". وتابع المصدر: إن "اموراً كثيرة تمّت بهذا الاتجاه: يتعين إقرار قوانين ملائمة وإعلان عفو عن المعتقلين السياسيين وإجراء انتخابات بحلول نهاية السنة". وتابع المصدر الروسي: إن "الأهم هو الإعلان الصادر أول أمس عن الأسد عن وقف كل العمليات العسكرية. إنه تقدم مهم جدًا يعكس نوايا الأسد والسلطة السورية بإجراء إصلاحات" مضيفاً "إننا ندعم ذلك ونشجع السوريين بكل الوسائل على إبلاغ المحكمة الجنائية الدولية بالوضع في سوريا الذي ورد في تقرير قدّمته المفوضية العليا لحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن الدولي. وقالت مساعدة للناطق باسم الخارجية الفرنسية كريستين فاج في لقاء مع صحفيين إن "فرنسا تقدّم دعمها الكامل للتوصيات الواردة في تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان وتنضم خصوصاً إلى اقتراحها الطلب من مجلس الأمن الدولي إبلاغ المحكمة الجنائية الدولية" بالوضع. ويعقد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً بعد غد الاثنين حول الوضع في سوريا بطلب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية، كما أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة. وقال المتحدث سيدريك سابي "ستعقد جلسة خاصة للمجلس حول وضع حقوق الإنسان في سوريا". وصرّحت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي في تقرير قدمته إلى الأمم المتحدة إنه ينبغي إجراء تحقيق دولي بشأن أعمال العنف متحدثة عن احتمال ارتكاب جرائم بحق الإنسانية.

وقالت بيلاي إن استخدام القوة المفرطة يشير إلى اعتماد سياسة "إطلاق النار من أجل القتل"، وأبلغت مجلس الأمن بواقعة قالت إنها نقلت إليها عن تصفية 26 من المحتجين حيث قام شخص بإطلاق النار عليهم داخل ملعب في مدينة درعا، جنوب البلاد، في الأول من مايو. وأضافت: إن طفلاً في الـ13 بين المفقودين الذين يخشى أن يكونوا قتلى في سجون النظام. وأكدت بيلاي للصحافيين بعد الاجتماع أن ردود فعل المجلس تدل على أن مسعى نقل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية "لا يملك فرصاً كبيرة" للنجاح. وقالت الخارجية الفرنسية: إن "المعلومات الواردة في هذا التقرير الذي أعد استناداً إلى شهادات عدد كبير من السوريين الذين فرّوا من بلدهم يدل على وحشية القمع الذي تقوم به السلطات السورية". وأضافت: إن "القمع المنظم من قبل السلطة والذي لا يوفر النساء والأطفال بلغ حداً من الترويع لا يمكن احتماله". كما تأمل فرنسا أن يسمح مجلس حقوق الإنسان الذي يجتمع الاثنين في جنيف في جلسة استثنائية مخصصة لسوريا "بتأكيد خطورة جرائم النظام السوري ووضع آليات معززة للتحقيق وزيادة الضغط الدولي لوقف الممارسات ضد المدنيين بلا تأخير". وفي بروكسل قال مصدر دبلوماسي اوروبي إن الاتحاد الاوروبي يعد لعقوبات جديدة على سوريا ستشمل القطاع النفطي. وقال: إن "الاتحاد الاوروبي يعد لعقوبات ستشمل القطاع النفطي وتتضمن على الأرجح فرض حظر على صادرات النفط السوري".

من جهة ثانية من المتوقع أن يزيد الاتحاد الاوروبي خلال الأسبوع المقبل أسماء 15 شخصاً وكياناً على لائحة الأشخاص والكيانات التي سبق وأن جمّد أرصدتها وحظر عليها الحصول على تأشيرات دخول إلى دول الاتحاد الاوروبي. ويريد الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على أشخاص يدعمون اقتصادياً النظام السوري إضافة إلى الأشخاص المتورطين في أعمال القمع.

وسبق أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عدة على النظام السوري شملت حتى الآن 35 شخصاً وأربع شركات مقربة من النظام. كما يوجد حظر على بيع السلاح والمعدات العسكرية إلى سوريا فرضه الاتحاد الأوروبي في مايو الماضي.

أبرز العقوبات والضغوط على سوريا

نيقوسيا: أ.ف.ب: العقوبات والضغوط الدبلوماسية على نظام الرئيس السوري بشار الأسد لوقف قمع الحركة الاحتجاجية التي بدأت في 15 مارس.

- 29 أبريل: الرئيس الأمريكي باراك أوباما فرض عقوبات اقتصادية على الشقيق الأصغر للرئيس السوري ماهر الاسد الذي يتولى منصبا قياديا في الجيش، وعلي مملوك رئيس المخابرات وعاطف نجيب مدير المخابرات في محافظة درعا.

واستهدفت العقوبات أيضا المخابرات ووحدة من حرس الثورة الإيرانية متهمة بمساعدة دمشق.

- 09 مايو: فرض الاتحاد الأوروبي "حظرا على تصدير الأسلحة والمعدات التي كان يمكن استخدامها في القمع ومنع منح تأشيرات دخول وتجميد أصول" لـ13 مسؤولا أو شخصية مقربة من النظام.

- 18: واشنطن تفرض عقوبات على الأسد وستة مسؤولين في النظام بينهم نائب الرئيس فاروق الشرع ووزيرا الدفاع علي حبيب والداخلية علي الشعار.

- 24: الاتحاد الأوروبي يقرر منع منح تأشيرة دخول الى الأسد وتسعة مسؤولين آخرين وتجميد أصولهم.

- 24 يونيو: الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات تستهدف ثلاثة من قادة الحرس الثوري الإيراني.

- 29: واشنطن توسع عقوباتها لتشمل أجهزة الأمن.

- 03 يوليو: واشنطن التي تبنت في مايو عقوبات ضد 23 مسؤولا في النظام، تجمد موجودات بقيمة 31.8 مليون دولار مرتبطة بهذا النظام.

- 20: قبرص تجرد رامي مخلوف ابن خال الأسد والمستهدف بالعقوبات الأوروبية، من الجنسية القبرصية.

- 02 أغسطس: عقوبات الاتحاد الأوروبي تستهدف خمس شخصيات أخرى. وفي المجموع شملت العقوبات 38 شخصية وشركة قريبة من النظام بينهم الرئيس السوري.

- 02: إيطاليا تستدعي سفيرها في سوريا للتشاور.

- 03: بيان لمجلس الأمن الدولي "يدين الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين".

- 04: واشنطن تفرض عقوبات على محمد حمشو رجل الأعمال القريب من عائلة الأسد.

- 07: العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز يستدعي سفيره في دمشق للتشاور قبل أن تقوم الكويت والبحرين بخطوة مماثلة بينما كانت قطر قد سحبت سفيرها منتصف يوليو.

- 10: واشنطن تمنع التعامل مع أكبر مصرف تجاري سوري حكومي وتفرض عقوبات على أكبر شركة للاتصالات الخليوية سيريتل مشيرة إلى أن رامي مخلوف هو رئيس مجلس إدارتها.

- 13: كندا تعزز عقوباتها وتجمد موجودات عدد أكبر من مسؤولي النظام والشركات المرتبطة به.

- 17: واشنطن تفرض قيودًا على تحركات الدبلوماسيين السوريين وتونس تستدعي سفيرها للتشاور.

- 18: تقرير للأمم المتحدة يقول إن "الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان" يمكن أن "ترقى الى جرائم حرب". في اليوم نفسه دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئيس السوري الى التنحي، ووقع مرسوماً يمنع استيراد النفط السوري ويجمد أي موجودات للدولة السورية.

بدورها دعت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وكندا ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي الأسد الى مغادرة السلطة. واستدعت سويسرا من جهتها سفيرها في دمشق للتشاور.

أستراليا تدعو الأسد للتنحي

كانبيرا-يو بي أي:انضمت استراليا امس إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن منصبه، معلنة عن عزمها فرض عقوبات على النظام السوري تشمل 34 شخصاً و13 مؤسسة. وأصدرت وزارة الخارجية الاسترالية امس بياناً قالت فيه إنه "لمصلحة مستقبل سوريا وشعبها، دعت الحكومة الرئيس السوري إلى التنحي". وقال وزير الخارجية بالوكالة كريغ إيمرسون "يجب السماح للشعب السوري أن يشارك في نشاطات سياسية سلمية وأن يعطى الفرصة ليحدد مستقبله بنفسه. وأعلنت الخارجية الاسترالية عن عزمها فرض عقوبات على مسؤولين في النظام السوري متورطين بأعمال القمع، ولدى إنجاز نظام العقوبات الاسترالي المستقل سيفرض حظر سفر وقيود مالية على 34 شخصاً و13 مؤسسة. وطالبت مجلس الأمن الدولي بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان.

أوكامبو: لا أملك تفويضاً للتحقيق في جرائم سوريا

لاهاي :ا- ف- ب: أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو أنه لا يملك "في الوقت الحاضر" اختصاصا للتحقيق في ادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سوريا حيث يتطلب الأمر تفويضا من مجلس الأمن. وقال المدعي الأرجنتيني للمحكمة الدولية في بيان "في الوقت الحالي ليس لمكتب المدعي العام اختصاص للتحقيق في هذه الادعاءات نظراً لأن سوريا ليست دولة مشاركة في نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية كما أنها لا تعترف باختصاص المحكمة". إلا أن المدعي أوضح أن "مجلس الامن الدولي يستطيع مع ذلك إحالة الوضع في سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية اذا اعتبر أن العدالة يمكن أن تساهم في إحلال السلام والامن في هذا البلد". وتأتي تصريحات مورينو اوكامبو بعد التقرير الذي عرض على مجلس الامن والذي وضعه 13 خبيرا بتفويض من مفوضة الامم المتحدة العليا لحقوق الانسان نافي بيلاي. ويشير التقرير الذي عرضته بيلاي نفسها الى "مجموعة انتهاكات لحقوق الانسان تشكل هجوما عاما او منهجيا على المدنيين" ودعا مجلس الامن الى التفكير في احالة الوضع في سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية. كما يشير التقرير الى "حالات تعذيب وغيرها من المعاملة المهينة واللانسانية للمدنيين على أيدي قوات الامن والجيش" في سوريا حيث يقمع نظام بشار الاسد بعنف انتفاضة اندلعت في 15 مارس الماضي. والمحكمة الجنائية التي بدأت العمل في لاهاي عام 2002 هي اول محكمة دولية دائمة تكلف بملاحقة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد صدقت 116 دولة حتى الآن على نظام روما الاساسي الذي يشكل الأساس القانوني لهذه المحكمة.

مظاهرات حاشدة بكل المدن تطالب برحيل صالح

اليمن :23 قتيلاً وجريحاً في هجمات بالجنوب

يمنيون خلال تظاهرات حاشدة ضد صالح في صنعاء (أ.ف.ب)

صنعاء - وكالات: تظاهر مئات الآلاف من اليمنيين المعارضين للرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء فضلا عن أعداد مماثلة في مدينتي تعز والحديدة بجنوب غرب وغرب البلاد. وقال شهود عيان إن حجم الحشد في صنعاء ناهز الحشود الضخمة التي خرجت للتظاهر في فبراير ومارس الماضيين. وجاءت التظاهرة بعد صلاة الجمعة بهدف إظهار الدعم للمجلس الذي شكلته في صنعاء أطياف المعارضة المختلفة بهدف تنحية الرئيس صالح. وهتف المحتجون خلال المظاهرة التي جابت شارع الستين الرئيسي مطالبين بـ"يمن جديد" ومعتبرين أن صالح فقد شرعيته في الحكم بعد اتهامه بقتل المحتجين المناوئين له. وهتفت الحشود "الشعب يريد إسقاط بقايا النظام. كما ضمت المسيرات التي خرجت في تعز والحديدة مئات الآلاف من المحتجين حسبما صرح سكان بالمدينتين الرئيسيتين. ومن جانبهم تظاهر بضعة آلاف من المؤيدين لصالح في صنعاء هاتفين "الشعب يريد علي عبد الله صالح". من جانب آخر قال مسؤول محلي في اليمن إن طائرة عسكرية يمنية قصفت بلدة شقرة الجنوبية بعد وقت قصير من سيطرة متشددين إسلاميين على المنطقة ما أسفر عن مقتل خمسة منهم. وقال المسؤول إنه خلال الغارات التي شنت هاجمت الطائرة أيضا موقعين كان يتجمع فيهما المتشددون في بلدة زنجبار. وسقطت شقرة في ايدي المتشددين لتصبح ثالث بلدة يمنية يسيطرون عليها بعد جعار في محافظة أبين في مارس وزنجبار عاصمة المحافظة في مايو من جهة أخرى أصيب 18 شخصاً بجروح في هجوم استهدف قائدا عسكريا بمحافظة حضرموت في حادث يحمل بصمات القاعدة. وقال مصدر أمني إن "مساعد قائد اللواء 37 ميكا العقيد ناصر المرفدي تعرض لهجوم بقنبلة يدوية استهدفت سيارته في السوق الشعبي بمديرية القطن التابعة لمحافظة حضرموت، وأدت إلى إصابة 18 شخصاً بجروح بينهم 3 في حالة الخطر. وذكر المصدر أسماء الأشخاص المصابين بينهم 5 كانوا في سيارة القائد العسكري، فيما العدد الأكبر هم من المدنيين الذين كانوا بالقرب من جامع القطن وسط سوق المدينة. وأكد أنه تم التعرف على الجاني الذي يعتقد أنه من عناصر تنظيم القاعدة ويتبع أحد الخلايا النائمة بمحافظة حضرموت حيث تقوم الأجهزة الأمنية بملاحقته وتعقبه للقبض عليه.

رأي الراية

مأساة الصومال

من المؤكد أن أزمة المجاعة الحالية في الصومال ليست مأساة إنسانية صومالية وإنما هي مأساة للإنسانية جمعاء وتمثل عاراً في جبين العرب والمسلمين بصفة خاصة لأنهم معنيون قبل غيرهم بإغاثة إخوانهم في الدين والأخوة ولذلك فإن الوصف الذي أطلقه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ،الذي يُعدّ أول زعيم أجنبي يزور الصومال بأن مأساة الصومال هي مأساة للإنسانية جمعاء، يُماثل الواقع تماماً ويؤكد خطورة الأوضاع التي يعيشها شعب الصومال.

إن زيارة أردوغان التي تؤكد أن تركيا في عهده سبّاقة دائماً يجب أن تفتح الطريق للجميع خاصة أشقاء الصومال العرب والمسلمين بتسريع عمليات الإغاثة وتوفيرالتمويل اللازم لأنها كشفت الواقع وأكدت أهمية التحرّك لمواجهة المأساة التي هي مأساة إنسانية ظلت منسية، وفتح أردوغان أبواب الأمل لتدارك عواقبها الكارثية.

كما تمثل هذه الزيارة بادرة أمل يجب استثمارها عربياً وإسلامياً بتسريع جهود الإغاثة وتوفير التمويل اللازم خاصة بعدما تعهدت منظمة التعاون الإسلامي بتوفير350 مليون دولار أمريكي لصالح إغاثة الصومال ولذلك فإن المطلوب ليس اجتماعات أو نداءات وإنما التحرك العاجل لإنقاذ شعب الصومال الذي ظل على مدى سنوات يُعاني بصمت من الكوارث الطبيعية وكوارث أخرى من صنع بني جلدته من حروب وانعدام الأمن حتى تحوّلت بلادهم في القرن الحادي والعشرين إلى شبه دولة تتقاذفها المليشيات والحركات المسلحة.

لقد أكدت دولة قطر ومن خلال جهودها لإغاثة الصومال أنها دائماً سبّاقة في تلبية نداء الواجب وأنها كثّفت جهودها الإغاثية وجمعت أكثر من 20 مليون ريال لصالح الإغاثة وأرسلت 188 طناً من مواد الإغاثة والمواد الطبية كما أنشأت مراكز طبية ميدانية وإن المطلوب من الدول العربية والإسلامية الأخرى أن تحذو حذو دولة قطر بتكثيف الجهود ميدانياً.

إن تحذير منظمات الإغاثة من انتشار المجاعة في كل مناطق الصومال خلال الأسابيع المقبلة يدق ناقوس الخطر ويتطلب من المجتمع الدولي أن يتدارك الموقف سريعاً خاصة بعدما ظهرت بوادر تفشي الأمراض الوبائية مثل الكوليرا وإن المجتمع الدولي مطالب بأن يتحرّك سريعاً وأن يدرك أن مأساة الصومال تمثل اختباراً حقيقياً للإنسانية جمعاء وإن أردوغان قد فتح باب الأمل للخروج من هذه المأساة بزيارته التاريخية للصومال الذي يعيش شعبه في مآس ظلت منسية طويلاً وحان الوقت للالتفات لها من الجميع وأولهم العرب والمسلمون.